مؤشرات البورصة تتلون بـ «الأخضر».. و«العام» يرتفع 24.17

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الاحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 24ر17 نقطة ليبلغ مستوى 5155ر62 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر47 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 215ر4 مليون سهم عبر 7044 صفقة نقدية بقيمة 37ر8 مليون دينار (نحو 139ر86 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر04 نقطة ليبلغ مستوى 4206ر24 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر19 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 110 ملايين سهم تمت عبر 3580 صفقة نقدية بقيمة 5ر3 مليون دينار (نحو 19ر61 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 32ر22 نقطة ليبلغ مستوى 5636ر33 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر57 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 105ر3 مليون سهم تمت عبر 3464 صفقة بقيمة 32ر51 مليون دينار (نحو 120ر28 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 20ر03 نقطة ليبلغ مستوى 4210ر33 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر48 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 80ر61 مليون سهم تمت عبر 2626 صفقة نقدية بقيمة 4ر4 مليون دينار (نحو 16ر28 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ريم) و(نور) و(رماية) و(أهلي متحد) اما شركات (اهلي متحد) و(آن) و(الأولى) و(أجوان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (معادن) و(الإنماء) و(آن) و(اكتتاب) الأكثر انخفاضا.

جلسة مرتفعة للبورصة

لجنة «الصناعة والعمل» بالغرفة تعقد اجتماعها الثالث خلال 2020

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث لعام 2020 برئاسة أحمد سليمان القضيبي أمس الأحد الموافق 12 يوليو 2020،

وذلك لمناقشة عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها، وبدأت اللجنة اجتماعها باستعراض التأخر في توزيع القسائم الصناعية بمنطقة الشدادية الصناعية مما ترتب عليه تلقي الغرفة شكاوى عدد من الشركات المتضررة جراء هذا التأخير، ثم استعرضت اللجنة قراري اللجنة الوزارية الخليجية رقمي

5 و 6 لسنة 2020 بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على واردات دول مجلس التعاون من منتجات «السيراميك والبورسلان» و «الإسمنت»، ورأت اللجنة دعوة الأطراف الصناعية والتجارية للاستماع لرأيهم بشأن تلك القرارات وتباعاتها على الصناعة والتجارة الكويتية من المنتجات محل الذكر.

جانب من الاجتماع

بعد ذلك بحثت اللجنة مساعي السلطتين التشريعية والتنفيذية بشأن تعديل التركيبة السكانية، وأكدت اللجنة أهمية هذه القضية وضرورة بحثها من خلال دراسة مفصلة تقدم إلى متخذي القرار بالدولة، والابتعاد عن التعجل في معالجتها من خلال قرارات إدارية أو سياسات مبتسرة لا تنطلق من الممكن ولا تراعي المعقول.

واختتمت اللجنة أعمالها باستعراض القضايا التي يمكن بحثها وتناولها خلال الفترة القادمة واتخاذ السبل اللازمة لتحقيق طموحات أصحاب العمل بشأنها، واتفقت اللجنة على السعي لدى الجهات المعنية لتسريع تنفيذ منطقة النعايم الصناعية، وتعزيز التوجهات الحالية لدى الهيئة العامة للصناعة لتقديم حوافز لتنمية الصادرات الصناعية الكويتية، والإسراع نحو إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 79 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة بما يدعم المنتج المحلي بصورة عامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وتسهيل بيئة عمل القطاع الصناعي من خلال تنفيذ المادة (29) من القانون 1996/56، بحيث تختص الهيئة العامة للصناعة بكل ما يتعلق بتنمية وتطوير القطاع الصناعي.

تحقيق الصدارة ضمن قائمة المتداولين جاء للمرة الخامسة على التوالي

«بيتك» يحصد المركز الأول في إصدارات برنامج «السيولة الدولية»

تربّع بيت التمويل الكويتي "بيتك"، على صدارة قائمة المتداولين الرئيسيين في اصدارات برنامج (IILM) لسوق الصكوك الاولية لعام 2019، ضمن 11 بنكا ومؤسسة مالية مختلفة على المستويين الاقليمي والعالمي، وذلك حسب تصنيفات مؤسسة ادارة السيولة الاسلامية الدولية (IILM) التي استندت الى معايير مهنية معتمدة.

واحتل "بيتك" المركز الأول ضمن تصنيف اصدارات السوق الاولية لبرنامج الـ(IILM) الذي زاد حجمه عن 9 مليارات دولار امريكي ضمن 29 اصدار، فيما جاء بنك ابو ظبي الأول في المركز الثاني، واحتل بنك ستاندرد تشارترد المركز الثالث.

يذكر أن وكالة ستاندرد آند بورز (SP) العالمية صنفت البرنامج عند مستوى A-1.

وأعرب رئيس الخزانة للمجموعة في "بيتك"، عبدالوهاب عيسى الرشود عن فخره بتصنيف "بيتك" بالمركز الأول بشكل رسمي من قبل مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) لعام 2019 ضمن قائمة تضم العديد من البنوك والمؤسسات المالية الاقليمية والعالمية.

وأضاف الرشود في تصريح صحفي على هامش تسلم "بيتك" لدرع التكريم، ان التربع على صدارة بنوك ومؤسسات مالية اقليمية وعالمية، يؤكد الثقة والمكانة المرموقة التي يتمتع بها "بيتك" في سوق الصكوك، وكذلك يعكس دور البنك الرائد في تنشيط سوق الصكوك والمساهمة في تطوير وهيكلة خدمات ومنتجات مبتكرة تخدم هذا المجال.

ونوه الرشود بأن لـ"بيتك" سجل حافل في الانجازات في سوق الصكوك، لافتا الى أن تحقيق المركز الأول ضمن قائمة المتداولين الرئيسيين في اصدارات "السيولة الدولية" لم يكن للمرة

عبد الوهاب الرشود

الأولى، انما جاء للمرة الخامسة على التوالي منذ سنة 2015، الأمر الذي يؤكد دور "بيتك" البارز كصانع سوق، وريادته في تحقيق أعلى المعايير المهنية والكفاءة في الاداء للمساهمة في تطوير وتنمية سوق الصكوك. وأشار الرشود الى أن "بيتك" نجح في تحقيق انتشار واسع وتقدم ملحوظ في سوق الصكوك، مبينا ان ذلك ساهم بتحفيز عدد من المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية لدخول السوق والمشاركة في عمليات التداول نظرا لما يتمتع به من تصنيفات ائتمانية عالية، وبالتالي تعزيز السيولة ودعم الاسواق المالية الإسلامية.

الرشود: التربع على صدارة بنوك ومؤسسات مالية اقليمية وعالمية يؤكد الثقة والمكانة المرموقة للبنك

وبدورها، أشادت مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) بكفاءة أداء "بيتك" في سوق الصكوك والمهنية العالية في تسويق الإصدارات، مثمنة العلاقة الممتدة التي تجمعهما منذ أن بدأت المؤسسة في إصدار صكوك عام 2013 في إطار برنامج إصدارات متنوع قصيرة الاجل.

وأشارت المؤسسة أن تصنيف "بيتك" في المركز الأول مستحق وبجدارة ويعكس ريادته ودوره الرئيسي في تنشيط سوق الصكوك وتطويره.

يذكر أن مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية تضم أعضاء من المؤسسات والبنوك المركزية في عدد من الدول الإسلامية بما فيها بنك الكويت المركزي، وذلك بهدف إنشاء آليات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتسهيل إدارة السيولة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

الخليفة: نستطيع تطبيق التحول الرقمي في التأمين وقطاعات الدولة كافة

ضاري الخليفة

تحدث ضاري مفرج الخليفة نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة برقان تكافل للتأمين التكافلي عن أزمة كرونا وعلاقتها بالتأمين مشيرا إلى أنه خلال الخمس سنوات الماضية كان الحديث لا ينقطع عن مشاكل سوق التأمين وما لحق ذلك من جهود الجهات المسؤولة لتعديل قانون التأمين ليصدر القانون رقم 125 لعام 2019 والذي كان من اهم بنوده انشاء وحدة مستقله متخصصة في التأمين تضم خبرات تأمينية عاملة في سوق التأمين الكويتي والذي كان مطلبا اساسيا ان لم يكن حلم لكافة المتخصصين والعاملين في المجال والهدف منها الاشراف والرقابة علي سوق التأمين وتنظيم العمل اسوة بالعديد من الاسواق في المنطقة.

وصدر قرار تشكيل اللجنة وبدأت اعمالها في ظل ترقب وانتظار من الجميع ثم جاءت أزمة فيروس كرونا المستجد لتوقف اعمال كافة قطاعات الدولة بل و العالم أجمع والتأمين بالأخص وبغض النظر عما دار من سجال وشائعات حول ذلك هذا الفيروس وما اظهر من سلبيات علي الصعيد المحلي والعالمي وهو ما ليس بموضوعنا فلننظر إلى الايجابيات من وراء ما حدث وكيفية الاستفادة منها.

وقال «نجد ان الشركات تنبهت الي عقود التأمين والاتفاقيات المبرمة مع معيدي التأمين وان الشروط والبنود المذكورة في كلاهما ما هي الا نتاج خبرات فنية وقانونية وأن التأمين قائم علي أصول وقواعد من شأنها درء الخطر والحد من الخسائر المادية والبشرية و ضمان حقوق المؤمنين سواء كانوا افرادا أو شركات ، وكذا حماية شركات التأمين من بعض العملاء الذين ينظرون إلى التأمين على انه مصدر للتكسب وتحقيق ارباح وهو للاسف ما يرجع الي ضعف الوعي التأميني وتسارعت الشركات الي دراسة البنود والرد علي استفسارات العملاء».

هل الاصابة أو الوفاة من جراء هذا الفيروس مغطى ام لا ؟

وتنبهنا الي مصطلحات كان من الواجب علي العاملين في المجال فهمها بين كون الوباء متفشي في منطقة بعينها او وباء واسع الانتشار او ما يعرف بالجائحة كما عرف به فيروس الكورونا وظهر تردد واضح في معرفة اذا كانت بعض التغطيات ستشمله ام لا ؟.

و اذا كانت تعليمات الجهات الرقابية في بعض البلدان فرضت التغطيه في وثائق الصحي وهل هناك تغطيات لخسائر توقف الاعمال نتيجه لانتشار الاوبئة .

وختم قائلا : وعلي العموم لا يمكننا الوقوف علي قيمة التعويضات في الوقت الحالي لاستمرار الوباء ولحين الفصل في المنازعات ولكن المقصد انه تم النظر الي القطاع بمنظور حرفي جديد ووعي تأميني اكبر وظهور المنصات الالكترونية.

واكتشفنا اننا نستطيع نعم نستطيع تطبيق التحول الرقمي في التأمين وكافة قطاعات الدولة الحكومية والخاصة ما قامت به العديد من الدول وخططت له في سنوات تمكنا من تنفيذه في اسابيع الى أن اصبح في امكاننا انجاز معظم ان لم يكن كافة المعاملات الكترونيا ابتداء من الاحتياجات اليومية كشراء السلع الي كافة المعاملات الحكومية سواء للمواطنين والمقيمين.

و بالطبع وفيما يخص مجال التأمين وما كان يدور في الآونة الأخيرة عن توجه معظم الشركات إلى التأمين الرقمي و ما قد يتبع ذلك من زيادة الطلب على تأمينات جديدة كالقرصنة الالكترونية و ظهور تأمينات غير تقليدية جديدة لتنعش سوق التأمين.

واننا اذ نأمل و نثق بأن تتمكن وحدة تنظيم التأمين بعملها في ظل هذه التحديات الصعبة على كافة قطاعات الدولة وأن تستكمل الدور الذي قد بدأته بالفعل لمساندة القطاع ليصبح السوق الكويتي سوقا واعدا و أكثر اعتدالا.

أداء متراجع للدينار خلال النصف الأول من 2020

غلب التراجع على أداء الدينار الكويتي أمام عدة عملات رئيسية وذلك خلال النصف الأول من عام 2020، استناداً إلى إحصائية.

وحسب الإحصائية، فقد تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي و5 عملات عربية بنسبة 1.57% في الستة أشهر الأولى من العام الجاري.

ونظراً لربط الدول الخليجية عملاتها بالدولار الأمريكي، فقد انخفض سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الريال السعودي، والدرهم الإماراتي، والدينار البحريني، والريال العماني، والريال القطري بنفس نسبة تراجعه مقابل الدولار الأمريكي.

وإلى جانب ذلك انخفض أداء الدينار أمام الفرنك السويسري، واليورو، والين الياباني، بينما ارتفع الدينار أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 4.78%.

ويأتي تراجع الدينار خلال النصف الأول من العام الجاري لعدة عوامل أبرزها التوترات الجيوسياسية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتفشي فيروس كورونا في منطقة الخليج العربي، وعلى المستوى العالمي واستمراره في حصد الأرواح، فضلاً عن خفض سعر الخصم لأدنى مستوى على الإطلاق.

يشار إلى أن تأثير فيروس كورونا امتد وتوغل في الاقتصاد العالمي، وذلك مع فرض إجراءات التباعد الاجتماعي، وتعليق حركة الطيران، فضلاً عن تنفيذ إغلاق كلي وجزئي في بعض البلدان؛ مما ساهم في تصاعد صوت التحذيرات بشأن الركود العالمي.

وكان الربع الثاني من 2020 قد شهد اشتعال فتيل حرب الأسعار بين روسيا والمملكة العربية السعودية، اللذين عملا على إغراق السوق بالإمدادات النفطية مما ساهم في تدني الأسعار لأدنى مستوى في 18 عاماً، وذلك بالتزامن مع تراجع الطلب على النفط بسبب جائحة كورونا، وتخمة المعروض.

يذكر أن الكويت تمتلك احتياطيات أجنبية بقيمة 55.54 مليار دولار، فضلاً عن مخزوناتها النفطية إذ تعد ثامن أكبر منتج نفطي على مستوى العالم.

ولدعم الاحتياطي الأجنبي، والعملة المحلية، وتعويض هبوط الإيرادات النفطية لجأت الكويت لأصول صندوقها السيادي التي تراجعت من مستوى 592 مليار دولار إلى 533 مليار دولار.

«كامكو» تنهي صفقة شراء عقار مكتبي بالمملكة المتحدة بـ9.7 ملايين دينار

أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) عن إتمام صفقة شراء عقار مكتبي في منطقة "ساري" بالمملكة المتحدة بقيمة 25.5 مليون جنيه إسترليني أي بما يُعادل 9.7 مليون دينار كويتي.

وقالت "كامكو" في بيان للبورصة الكويتية، إن الأثر المالي للصفقة يتمثل في زيادة أصول الشركة بقيمة مبلغ الشراء، وزيادة التزاماتها بذات المبلغ.

وأوضحت أن الصفقة لم يترتب عليها أي أثر جوهري على قائمة الدخل لشركة "كامكو".

وأفادت بأنه من المتوقع أن تُسفر صفقة الشراء عن تحقيق صافي عائد سنوي بنسبة تُقدر بحوالي 8.5%.

كانت أرباح "كامكو" السنوية ارتفعت 18.6% في العام الماضي، لتصل إلى 3.03 مليون دينار، مقابل رباح قدره 2.56 مليون دينار في عام 2018.